نشرة صندوق النقد الدولي

خط الائتمان المرن

المكسيك تسعى للحصول من الصندوق على خط ائتمان بقيمة ٤٧ مليار دولار أمريكي

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية
الأول من إبريل ٢٠٠٩

- المكسيك أول بلد يعرب عن اهتمامه بخط الائتمان المرن الذي يمنحه الصندوق
- الائتمان الوقائي يمكن أن يعزز الثقة فيما حققته المكسيك من سجل أداء قوي
- المكسيك تعلن قرارها قُبَيل اجتماع مجموعة العشرين المقرر عقده في لندن لمناقشة الأزمة العالمية

رحب السيد دومينيك ستراوس-كان، مدير عام صندوق النقد الدولي، بالرغبة التي أبدتها المكسيك في الحصول على خط ائتمان وقائي من الصندوق، كما صرح بأنه يعتزم التحرك بسرعة لطلب الموافقة اللازمة من المجلس التنفيذي.

أعلنت المكسيك رغبتها في الحصول من صندوق النقد الدولي على ٤٧ مليار دولار أمريكي من خلال "خط الائتمان المرن" الذي أعلن الصندوق بدء تشغيله اعتبارا من الشهر الماضي لحماية الاقتصادات القوية من تداعيات الأزمة العالمية.

وفي بيان صحفي صدر تعقيبا على ما أعلنته السلطات المكسيكية في هذا الصدد، قال السيد ستراوس-كان: "أقر المجلس التنفيذي في الأسبوع الماضي إصلاحا تاريخيا لأدوات الإقراض من صندوق النقد الدولي، بما في ذلك إنشاء "خط الائتمان المرن". وفي أعقاب ذلك الاجتماع، دعوت البلدان ذات الأداء القوي التي قد تتأثر بالأزمة العالمية إلى استخدام خط الائتمان المرن الجديد كأداة لتعزيز الثقة الدولية.

"ومن دواعي سروري البالغ أن أعلن اليوم استجابة المكسيك لهذه الدعوة كما صرح بالأمس فخامة الرئيس كالدرون، وأنها أعربت عن اهتمامها بعقد اتفاق للاستفادة من "خط الائتمان المرن".

ومن جانبه، صرح السيد أوغستين كارستينز وزير مالية المكسيك في جلسة إعلام للصحافة عُقِدت في لندن وحضرها السيد جون ليبسكي، النائب الأول لمدير عام الصندوق، بأن المكسيك لا تنوي استخدام خط الائتمان، قائلا إن الهدف منه أن يكون "خطا وقائيا". ومع ذلك فسوف يكون هذا التسهيل التمويلي أداة "لتوفير الحصانة [للمكسيك] ضد أي حالة

مستقبلية من عدم اليقين أو أي أحداث قد تتسبب في تقليص السيولة المتوافرة في السوق"، كما سيساعد الاقتصاد على التعافي من تأثير الأزمة العالمية.

اجتماع قادة مجموعة العشرين

جاء إعلان هذا الخبر قبل انعقاد القمة المقررة في لندن بين أعضاء مجموعة العشرين والتي تضم زعماء الاقتصادات الصناعية والأسواق الصاعدة، حيث يتناولون الأزمة الراهنة في الاقتصاد العالمي.

وكان صندوق النقد الدولي قد أعلن إنشاء خط الائتمان المرن ــ وهو نوع من السياسة التأمينية لأصحاب الأداء القوي ــ ليصبح جزءا من باقة الإصلاحات المقررة في نظام الإقراض من الصندوق. وبفضل الإصلاح الشامل لنظام الإقراض، سوف يتمكن الصندوق من مساعدة البلدان الأعضاء بكفاءة أكبر مع تفاقم تأثير الأزمة. ومن الأهداف التي يقوم عليها الإصلاح الشامل لنظام الإقراض تشجيع البلدان على أن تلجأ للصندوق في أسرع وقت ممكن بدلا من الانتظار حتى تصبح المشكلات عصية على الحل.

وقال السيد ستراوس–كان: "لقد حافظت المكسيك على قوة أداء اقتصادها الكلي طوال فترة تجاوزت عشر سنوات، وهو أداء تُميِّزه سمات متعددة من بينها النمو القوي والتضخم المنخفض؛ والتحسن المطرد في الميزانيات العمومية لدى القطاعين العام والخاص؛ والحفاظ على الجهاز المصرفي قويا ومتمتعا بمستوى جيد من الرسملة. وترتكز هذه الإنجازات على أساسيات اقتصادية وسياسات إطارية بالغة القوة، فضلا على استمرار سجل الأداء الإيجابي في تنفيذ السياسات الفعالة."

وقال سيادته أيضا إن استخدام خط الائتمان المرن يمكن أن يسهم بدور حيوي في دعم السياسات الاقتصادية المكسيكية ورفع مستوى الثقة في بيئة عالمية شديدة الصعوبة. وأضاف: "على وجه الإجمال، أعتقد أن المكسيك مرشح ممتاز للريادة في استخدام هذا التسهيل التمويلي الجديد، ولذلك فأنا اعتزم التحرك بسرعة لطلب الموافقة اللازمة من المجلس التنفيذي."

مفترق طرق في مسار الأزمة

وقال المدير العام إن قادة مجموعة العشرين يواجهون مفترق طرق في مسار الأزمة الاقتصادية العالمية، وأمامهم فرصة لدفع عجلة الانتعاش في العام القادم إذا بادروا باتخاذ الإجراءات الصحيحة.

وفي إطار التحركات الداعمة لجهود البلدان خلال أزمة الاقتصاد العالمي، يعمل الصندوق على تعزيز قدراته الإقراضية ووافق بالفعل على عملية كبرى لإجراء إصلاح شامل في كيفية تقديمه القروض للبلدان الأعضاء عن طريق

إتاحة مبالغ أكبر للبلدان المستفيدة ووضع شروط القرض بما يتناسب مع درجات قوتها المختلفة وظروفها القُطْرية الخاصة.

كذلك أعلن الصندوق الذي يضم ١٨٥ بلدا عضوا أنه يعتزم مضاعفة الحدود القصوى للاستفادة من موارده، وتقوية أداته التقليدية المعروفة باسم تسهيل الاستعداد الائتماني، وتبسيط شروط الإقراض. وجاري العمل أيضا على تنفيذ إصلاحات مكملة في أدوات الإقراض الميسر للبلدان منخفضة الدخل.

وتواجه بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية مصاعب متزايدة في جميع أنحاء العالم بسبب انتشار الأزمة الاقتصادية العالمية، مع استمرار نضوب التمويل الخارجي، والهبوط الحاد في الصادرات، وتراجع أسعار السلع الأولية. ومع زيادة طول الأزمة، يزداد ضيق المساحة المتاحة للتصرف أمام كثير من هذه البلدان. وفي هذه الظروف، يمكن أن يؤدي الحصول من الصندوق على موارد تمويلية كبيرة إلى حماية البلدان المعنية من التكاليف الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على الصدمات الخارجية، بل أن يسهم في منع وقوع الأزمات المكتملة إذا جاء طلب المساعدة في فترة مبكرة.

وصرح الصندوق بأن التوقعات الحالية تشير إلى انكماش النشاط العالمي بنسبة تتراوح بين ٠,٥% و ١% في عام ٢٠٠٩ على أساس المتوسط السنوي ــ وهو أول تراجع بهذا الحجم منذ ستين عاما مضت. ولا يزال من المتوقع للنمو العالمي أن يسجل تعافيا متواضعا في العام القادم، شريطة اتخاذ خطوات شاملة على مستوى السياسات نحو استقرار الأوضاع المالية، وتوفير دعم كبير من المالية العامة، وحدوث تحسن تدريجي في أوضاع الائتمان، ووصول سوق المساكن الأمريكية إلى منتهى انخفاضاتها السعرية، وتحقق الأثر الوقائي للانخفاض الحاد في أسعار النفط وغيره من السلع الأولية المهمة.

الرسم البياني ١

تساوق في الحركة

قوة الروابط بين المكسيك والولايات المتحدة تدفع الاقتصادين على التحرك معا.

(الإنتاج الصناعي، التغير ٪ على أساس سنوي مقارن)

المصدر: مؤسسة Haver analytics.

الرسم البياني ٢

هبوط حاد

فقدت عملات الأسواق الصاعدة، من أمثال البيزو المكسيكي، قدرا كبيرا من قيمتها السابقة خلال الشهور القليلة الماضية.

(المؤشر ١/١/٢٠٠٨ = ١٠٠)

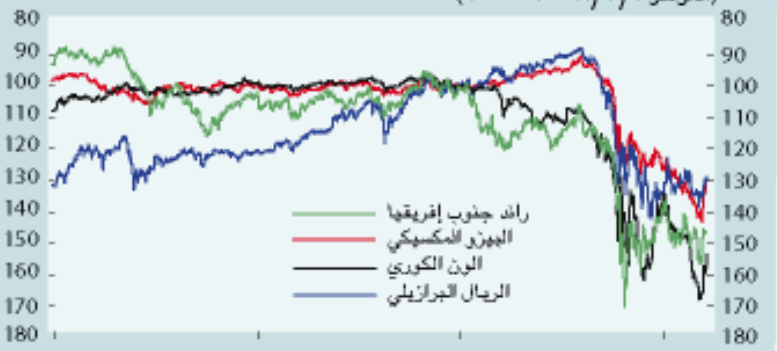

المصدر: مؤسسة Bloomberg L.P.

يرجى إرسال التعليقات على هذا المقال إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: imfsurvey@imf.org

هذا المقال مترجم من نشرة *صندوق النقد الدولي (IMF Survey)* التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني التالي: www.imf.org/imfsurvey.

خط تجميع في مصنع للدراجات النارية بمدينة تولوكا المكسيكية، حيث سيسهم خط الائتمان المقترح في تعزيز قدرة المكسيك على مواجهة تداعيات أزمة الاقتصاد العالمي (الصورة: Newscom)